

القرار رقم 2654 حول قضية الصحراء المغربية: أي تأثير؟

PB - 61/22

محمد لوليشكي

اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة، في 27 أكتوبر 2022، القرار رقم 2654 حول مسألة الصحراء بأغلبية 13 صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت هما روسيا وكينيا. وقد رحبت الرباط بهذا القرار فيما انتقده كل من الجزائر والبوليساريو. وقد جدد القرار معظم معايير الحل السياسي وادخل تعديلات تروم مراعاة التطورات الأخيرة وحث الأطراف على المزيد من الانخراط في عملية البحث عن حل سياسي لهذا الخلاف. وبينما عزت روسيا امتناعها عن التصويت إلى عدم مراعاة تعديلاتها من قبل الوفد الأمريكي الذي صاغ المسودة الأولية، فإن كينيا بررت امتناعها عن التصويت بابتعاد القرار عن منطق استفتاء تقرير المصير.

المقدمة

اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة، في 27 أكتوبر، قراراً جديداً بشأن مسألة الصحراء، رحبت به الرباط بينما اكتفت البوليساريو بالإحاطة علماً به معربة عن مؤاخذتها للمجلس وبعض أعضائه. أما الجزائر، فقد جاء رد فعلها على مرحلتين: في 27 أكتوبر، نشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية معلومة بسيطة بعنوان "الصحراء الغربية: تمديد ولاية مينورسو لمدة عام". وفي 29 من الشهر نفسه، نشرت وزارة الخارجية بياناً صحفياً مفصلاً يتماشى مع المواقف الأخيرة التي اتخذها هذا البلد.

وكان الرأي العام المغربي والمراقبون للساحة المغربية ينتظرون بترقب شديد قرار مجلس الأمن في نسخة عام 2022. ويعزى هذا الاهتمام الخاص وهذا الانتظار إلى التطورات التي هيمنت على الساحة المغربية و الدولية خلال السنة الجارية منذ اعتماد آخر قرار، في التردّي غير المسبوق للعلاقات بين المغرب والجزائر، وعلى الصعيد الدولي، في الحرب بين روسيا وأوكرانيا التي أجبرت البلدان، غير المشاركة في النزاع، خاصة المغرب والجزائر، على تحديد موقعها تجاه الأطراف في النزاع. وقد اعتُبر ذلك بمثابة عامل كفيلاً بالتأثير على تصويت روسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن وفي "مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية".

وبالنسبة للمغرب، ما فتئت الزيارات المتبادلة بين إسرائيل والمغرب والإعلان عن مشاريع التعاون، لا سيما في المجال العسكري، تثير حفيضة صانعي القرار السياسي والعسكري الجزائريين. أما بالنسبة للجزائر، فقد ساهم إغلاق خط أنبوب الغاز المغربي - الأوروبي بمبادرة من الجزائر، ومنع الشركات الجزائرية من المتاجرة مع المغرب، ناهيك عن الحرب الكلامية والحملات الإعلامية، في اقبار أي احتمال للهدنة بين البلدين الجارين.

ومن جهته استمر البوليساريو في رفض التفاعل مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو" و الحد من عمل المراقبين الأميين في منطقة البعثة وكذا تحميل مسؤولية تعنت المغرب لمنظمة الأمم المتحدة التي اتهمها بالتواطؤ السلبي وكذا وللولايات المتحدة الأمريكية (لم تعد فرنسا المستهدفة كما في السابق، ولعلها أعفيت بالنظر لتحسن ودفع العلاقات مؤخرًا بين فرنسا والجزائر). في الوقت نفسه، واصل البوليساريو نشر بيانات صحفية مدوية بشكل شبه يومي، وصل عددها إلى 670 بياناً، تبليغ بشكل آلي عن هجمات مستهدفة ضد القوات المسلحة الملكية على طول الجدار الرملي الدفاعي. بالنسبة للأمم المتحدة، تمكن السيد ستافان دي ميستورا أثناء زيارته إلى المنطقة من التعرف على تعقيدات ملف مسألة الصحراء و قياس التفاوتات بين مواقف الأطراف، غير أن الدعم المبدئي لم يحجب الاختلافات الجوهرية بين الأطراف حول أسس العملية وطرق تنفيذها والغاية منها.

وتحسباً للمفاوضات بشأن مشروع القرار والتغييرات التي قد تطرأ عليه، تركّز الاهتمام على تشكيلة المجلس لعام 2022 التي سجلت دخول ألبانيا، والبرازيل، والإمارات العربية المتحدة، والغابون، وغانا، وهي دول عادة ما كانت لها مواقف بنائة من مسألة الصحراء كضمانة ضد انزلاقات محتملة أو تراجع عن مكتسبات مسلسل التسوية.

ومع اقتراب شهر أكتوبر، قام كل من المغرب والجزائر بزيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية (زيارة وزير الخارجية المغربي إلى واشنطن في الفترة من 18 إلى 23 نوفمبر 2021 وإلى روسيا (زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى موسكو في 3 أبريل 2022 ولقاء مع نظيره الروسي في نيويورك على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة)، لإبلاغ هاتين الدولتين الناقدتين انتظاراتهما والحصول على تاييدهما.

انتظارات الأطراف

الجزائر: راود هذا البلد الأمل في أن يحمّل كل من تقرير الأمين العام ومشروع القرار المسؤولة للمغرب عن فسح اتفاق اطلاق النار لعام 1991، أو أن يدين على الأقل الضربات الموجهة من قبل القوات المسلحة الملكية ضد عناصر البوليساريو المسؤولة عن الغارات والهجمات داخل المنطقة العازلة. وفي الوقت نفسه، كانت الجزائر تتوقع أن يتم إدخال تعديلات على القرار من أجل حجب الدعوة إلى استئناف عقد موائد مستديرة وعدم الإصرار على دورها في إعادة تحريك دينامية البحث عن حل سياسي. وفي الأخير، كانت الجزائر تعول على دول معينة لإدخال البعد الحقوقي في ولاية مينورسو.

البوليساريو: امام تجمد مسار المفاوضات منذ عام 2012، والطعن في تمثيله من قبل "الحركة الصحراوية من أجل السلام" والضغطات من سكان المخيمات، تمثلت استراتيجية التطرف للبوليساريو في محاولة طمس المكاسب التي تحققت في العملية على مدى العقدين الماضيين من خلال الإصرار على العودة إلى خطة التسوية والاستفتاء باعتباره الحل الوحيد والأوحد، وهذا يشكل في حد ذاته تخلياً ضمناً من طرف البوليساريو عن المقترح الذي قدمه إلى مجلس الأمن في 10 أبريل 2007.

إن **المغرب**، بفضل الدعم الأمريكي لسيادته على الصحراء وأولوية مبادرة الحكم الذاتي المعترف بها الآن، مع بعض الاختلافات الطفيفة، من قبل دول مؤثرة مثل إسبانيا وهولندا وألمانيا وبلجيكا، تواصل الرباط وضع ثقته في الأمم المتحدة لقيادة العملية السياسية حتى نهايتها على أساس حكم ذاتي متفاوض بشأنه، وبمشاركة فعلية ومباشرة من الجزائر.

موريتانيا: تسعى نواكشوط، من خلال حيادها الإيجابي المعلن، إلى تطوير علاقاتها مع كل من المغرب والجزائر و مواكبة المسار الأممي، دون الانحياز لأي طرف، ودون الخوض في جوهر الخلاف.

إعداد القرار رقم 2654 واعتماده

تضمن تقرير الأمين العام رقم S/2022/733 المؤرخ في 3 أكتوبر 2022، بعض المؤشرات للمضمون المحتمل لمشروع قرار مجلس الأمن. وهكذا واصل السيد غوتيريس في تقريره هذا النظر إلى الحوادث التي وقعت داخل المنطقة العازلة من منظور نسبي، واصفا إياها بأنها "أعمال عدائية منخفضة الحدة"، وجدد دعوته للجزائر إلى مواصلة الانخراط، وأصر على الموائد المستديرة لإعادة إطلاق عملية البحث عن حل سياسي ودعا الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها في ضرورة التعاون لتسهيل تنفيذ ولاية مينورسو.

وقد أشّر التقرير على بدء عملية إعداد مشروع القرار الذي يُعهد به تقليدياً إلى الوفد الأمريكي، الذي أرسل في 19 أكتوبر، النسخة الأولى إلى الأعضاء الخمسة في مجموعة "أصدقاء الأمين العام" (الأعضاء الخمسة الدائمون باستثناء الصين، مع إضافة إسبانيا). وبعد ذلك، قام خبراء من أعضاء المجلس الخمسة عشر بالنظر في النص أثناء اجتماع عقد في 21 أكتوبر. وقد تم خلال المناقشات حول المسودة إدماج بعض التعديلات والتوصل إلى نص منقح بشكل طفيف قام الوفد الأمريكي بتوزيعه في 24 أكتوبر، ووضعه تحت ما يسمى "بالمسطرة الصامتة".

ووفقاً لهذا الإجراء، يُعتبر نص مشروع القرار مقبولاً إذا لم يتلق صاحب المشروع أي ردة فعل سلبية على مضمونه خلال 24 ساعة. ومع ذلك، على الرغم من عدم قبول الوفدين الكيني والروسي لبعض مقتضيات المشروع، قررت الولايات المتحدة، بدعم من بقية أعضاء المجلس، تجاوز هذين الاعتراضين وتقديم المشروع رسمياً للتصويت.

وجرى اعتماد النص الأمريكي، الذي يستنسخ القرار رقم 2602 (2021) مع بعض التعديلات الطفيفة، بأغلبية 13 صوتًا وامتناع عضوين عن التصويت، هما روسيا وكينيا.

الثابت والمتغير في القرار رقم 2654

جدد قرار مجلس الأمن الأخير بشأن مسألة الصحراء معظم ثوابت الحل السياسي، وأدخل في الوقت نفسه، تعديلات تهدف إلى الضغط على الأطراف لحثها على الالتزام بشكل أكبر بمتطلبات المسلسل وتسهيل عمل بعثة المينورسو.

ثوابت الحل السياسي

يعزى تأكيد جوهر قرار سنة 2021 في القرار الجديد إلى حرص المجلس على تجنب حدوث انقطاع أو توقف في عملية الوساطة وضمن حد أدنى من انخراط الأطراف في جهود المبعوث الشخصي للأمين العام وتمثل هذه الاستمرارية في لغة قرارات المجلس بشأن مسألة الصحراء نتاج تراكم توافقات سياسية وقانونية تواصلت منذ عام 2001، عندما تخلى المجلس عن خطة التسوية لعام 1990 كإطار مرجعي لحل هذه القضية. وقد قبلت جميع الأطراف هذه العناصر وأقرها كل من المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة.

فيما يتعلق بطبيعة الحل وخصوصياته ، أعاد القرار 2654 التأكيد في ديباجته وفي منطوقه على الطبيعة السياسية للحل المنشود وشروط الواقعية والبراغماتية والتوافق التي يجب أن يتحلّى بها والتي أصبحت مع مرور الوقت عناصر حاسمة وثابتة ولا رجعة فيها. وبالتالي، فإن الفقرة 2 "تؤكد على الحاجة إلى تحقيق حل سياسي واقعي وعملي ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء على أساس التوافق وأهمية موائمة التركيز الاستراتيجي للبعثة وتوجيه موارد الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية".

وفيما يتعلق بالأطراف، فإن تقرير الأمين العام وقرار المجلس يتفقان في التشديد على انخراط الجزائر الضروري في جميع مراحل العملية. وفي هذا السياق ، تشير الفقرة 4 إلى أن أعضاء المجلس "يشجعون بقوة المغرب، و البوليساريو والجزائر وموريتانيا على المشاركة مع المبعوث الشخصي طوال مدة هذه العملية، بروح من الواقعية والتوافق، لضمان نتيجة ناجحة".

وبخصوص طرق استئناف عملية المفاوضات، أعرب أعضاء المجلس في ديباجة القرار عن "دعمهم الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي لتسهيل عملية المفاوضات من أجل تحقيق حل لمسألة الصحراء، بالتأسيس على التقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي السابق والاطار الذي اعتمده" (الفقرة 2) و"ترحيبهم بالزخم الناتج عن المائدة المستديرة الأولى، التي عقدت في 5 و6 ديسمبر 2018، والمائدة المستديرة الثانية، التي عقدت في 21 و22 مارس 2019، وحثهم المغرب، و البوليساريو والجزائر وموريتانيا على المشاركة بروح من الواقعية والتوافق في العملية السياسية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة من أجل إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم" (الفقرة 3).

التعديلات التي أدخلت بالقرار رقم 2654

بالنظر إلى موقف الجزائر الراض خلال الموائد المستديرة، أدخل نص القرار صياغة مبهمة تؤكد على أهمية أن "تبلور جميع الأطراف المعنية مواقفها من أجل إحراز تقدم في التوصل إلى حل". وعلى الرغم من طبيعتها الغامضة والمرنة، فإن عبارة "جميع الأطراف المعنية" تستهدف ضمناً الجزائر وتبقيها تحت الضغط. ويدعو نص القرار المبعوث الجديد للاعتماد على التقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي السابق وإطار العمل الذي تبناه، ويحث المغرب و البوليساريو والجزائر وموريتانيا على التواصل مع المبعوث الشخصي. وهكذا، يدعو المجلس المبعوث الشخصي الجديد بصريح العبارة إلى استئناف

المسلسل من حيث توقف سلفه. وفي هذا استبعاد لكل تراجع في العملية السياسية الجارية، ومن تم إبطال أي محاولة لإحياء خطة التسوية البائدة، كما تريد الجزائر و البوليساريو.

وفيما يتعلق بالحواجز التي تعترض المينورسو وتحول دون تمكينها من ممارسة مهامها، والتي ينسبها تقرير الأمين العام صراحة إلى البوليساريو بعد قرارها خرق وقف إطلاق النار، يدعو القرار الجديد إلى التسريع باستئناف الإمداد الآمن والمنتظم لمواقع فرق المينورسو الواقعة شرق الجدار الرملي. ووفقاً للتقرير، كانت لهذه القيود "أثار سلبية على الوضع التشغيلي ودورة حياة المعدات، وكذلك على معنويات وصحة أفراد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في المواقع، وإذا لم تتم إزالة هذه المعوقات، فإن هذه المواقع لن تستطيع البقاء".

وفي الأخير، تم إدخال صياغة جديدة بشأن الجانب الإنساني يحث فيها المجلس بقوة المانحين على تقديم تمويلات إضافية وتحث وكالات الإغاثة على تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية.

إحصاء اللاجئين

لاقت مبادرة المغرب إدخال إشارة إلى مسألة إحصاء اللاجئين في قرار مجلس الأمن بخصوص الصحراء معارضة من بعض الأعضاء الدائمين خلال عدة سنين. وقد عزت هذه الدول موقفها هذا الى تفادي استعداء الجزائر حول نقطة يمكن أن تحسب لصالح المغرب بالرغم من انها كانت مبررة بأسباب قانونية وإنسانية. وبعد ثلاث سنوات من الضغوطات المغربية، تم أخيراً إضافة فقرة في عام 2011 بالصيغة الآتية:

"مطالبة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالاستمرار في متابعة تسجيل اللاجئين من مخيمات تندوف".

وفي العام الموالي، تم تعزيز هذه الفقرة على النحو التالي :

"الدعوة مرة أخرى إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين، والتأكيد على ضرورة بذل الجهود في هذا الصدد". وظل هذا النص دون تغيير حتى عام 2022. وتؤكد الفقرة الجديدة على تفعيل الإحصاء بالتأكيد على : "تجديد المطالبة الأنية بتسجيل اللاجئين من مخيمات تندوف للاجئين وبتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية".

إن هذا التقدم في نقطة رئيسية وحساسة وحاسمة من القرار يضع المغرب في موقف قوي للضغط على المفوض السامي لشؤون اللاجئين من أجل إجراء عملية الإحصاء التي تأخرت بدون مبرر من قبل الجزائر التي تستضيف مخيمات تندوف، والتي تستمر بربط الإحصاء بتنفيذ خطة التسوية لعام 1990، التي أصبحت متجاوزه.

ردود أفعال الأطراف

بالنسبة للمغرب، فإن النص الجديد، إذ يكرس المكتسبات السابقة للمملكة، يشكل تأكيذاً للإطار العملية السياسية، والجهات الفاعلة فيها و كذا أهدافها) وتطورا (فيما يتعلق بإحصاء وتسجيل سكان مخيمات تندوف واحترام ولاية بعثة الأمم المتحدة بخصوص مراقبة وقف إطلاق النار).

أعربت الجزائر في بيان رسمي صدر في 31 أكتوبر عن "أسفها العميق بشأن المقاربة غير المتوازنة التي اعتمدها هذا النص الذي يفتقر للمسؤولية والوضوح بسبب الضغوطات التي مارسها بعض الأعضاء المؤثرين في مجلس الأمن"، وأبطلت جميع الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية للنهوض بحل سياسي توافقي، مضيفة أنها "تتوقع من المبعوث

الشخصي الجديد للأمين العام أن يحصر ولايته في تنفيذ القرار رقم 690 (1991)".

ومن جهته، ذكّر البوليساريو بقراره الصادر في 30 أكتوبر 2019 بإعادة النظر في التزامه بعملية السلام برمتها، ومؤكدا بقوة وبشكل قاطع أنه لن يشارك في أي عملية سلام تقوم على مقاربة تنحرف شكلا وجوهرا عن خطة التسوية.

التصويت وعدم التصويت على القرار رقم 2654

- اعتبر ممثل الولايات المتحدة خطة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب واقعية وعادلة ويمكن أن ترضي السكان المعنيين كما أعرب عن أسفه لعدم تحقيق الإجماع حول القرار، ودعا جميع الأطراف لمراجعة مواقفها للتوصل إلى حل نهائي للنزاع.
- أعربت ممثلة الإمارات العربية المتحدة بوضوح عن دعم بلادها لسيادة المغرب على صحرائه ولمخطط الحكم الذاتي الذي اعتبرته متينا وجادا ومنسجما مع ميثاق الأمم المتحدة.
- قدم ممثل الغابون التصويت لصالح القرار كتعبير عن دعمه للمبادرة المغربية للحكم الذاتي التي يرى فيها آفاقا موثوقة ومطمئنة كفيلة بوضع حد للمأزق الحالي، و التوصل إلى حل سياسي مقبول من طرف الجميع.
- بعد التذكير بموقف بلاده الثابت والمؤيد لحل سياسي مقبول للجميع، أعرب ممثل الصين عن رغبته في أن تراعي القرارات المقبلة الوضع على الأرض ومواقف جميع الأطراف، حتى يتسنى الوصول إلى توافق وتحقيق أهداف البعثة.
- في المقابل، اعتبرت البرازيل أنه كان من الممكن أن يكون النص أكثر توازنا فيما يتعلق ببعض العناصر المبتكرة التي تم تقديمها.
- كينيا، التصويت الأخير: فسر ممثل كينيا امتناعه عن التصويت بابتعاد القرار المعتمد عن ولاية المينورسو. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأطراف من التواصل لمساعدة البعثة في تنظيم استفتاء، معربا عن أسفه لأن النص المعتمد "لا يعكس إرادة مجلس الأمن" لتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء". بالنسبة لممثل كينيا، سيتعين على المبعوث الشخصي للأمين العام "التعاون قدر المستطاع مع الاتحاد الأفريقي لتنظيم الاستفتاء".
- إن انتقال كينيا من التصويت لفائدة القرار إلى الامتناع، واستمرارها في تقديم نفس الحجج طيلة ولايتها، يزيل أي غموض حول الموقف الحقيقي لهذا البلد تجاه مسألة الصحراء.
- روسيا: عضو دائم يمتنع مرات عديدة

هذه هي المرة السادسة التي تمتنع فيها موسكو عن التصويت على القرار المتعلق بالصحراء. ومع ذلك، فإن تعليل الامتناع عن التصويت خلال هذا العام، على الرغم من العداء الأمريكي الروسي الذي تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا، يكشف تطابقا مع الموقف الجزائري. ولقد صرح الممثل الروسي أن الصياغات العديدة التي تحدد المشاركين المباشرين في النزاع وعملية التسوية مربكة إلى حد ما واعتبر أن الإشارات الواردة في القرار بشأن "الموائد المستديرة" المنظمة في عامي 2018 و2019 "متقدمة".

- فرنسا: عضو دائم وشريك يمتنع عن التعليق على تصويته

كل من كان يتحدث عن عدم الارتياح الذي تتسم به العلاقات المغربية الفرنسية منذ أكثر من عام، كان ينتظر موعد أكتوبر للبحث عن مؤشر من شأنه أن يؤكد أو يبطل فرضية "أزمة" بين البلدين وبغض النظر عن رمزية عدم تفسير التصويت الفرنسي في 27 أكتوبر، كانت المناسبة مواتية لباريس لتجدد على الأقل دعمها التقليدي لمبادرة الحكم الذاتي من خلال إضافة لمسة إيجابية عليها في هذه الظرفية كدليل على حسن النية وكحافز لاستئناف الحوار. لكن باريس قررت أن تقتصر على التصويت دون تعليق في بادرة هي الأولى من نوعها على مدى السنوات العشر الماضية، باستثناء عام 2020 الذي تم فيه، بسبب جائحة كوفيد-19، اعتماد طريقة عمل استثنائية تلغي تعليق التصويت.

مستقبل عملية المفاوضات

سيتطلب الأمر من السيد ستافان دي ميستورا بذل جهود دبلوماسية هائلة لدفع الجزائر والبوليساريو إلى العودة إلى طريق الحوار والحلول التوفيقية. فالجزائر، التي تستفيد من زخم بفضل أزمة الطاقة والتي قطعت كل العلاقات مع المغرب، لا يبدو أنها تميل إلى الحلول التوفيقية أو تسهيل مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام. أما بالنسبة للمغرب، فإن النجاحات الدبلوماسية التي حققتها في السنوات الأخيرة تجعله في وضع مريح، مستمرا في بذل مجهوداته من أجل تحقيق التنمية في منطقة الصحراء.

ومع ذلك، إذا كان بإمكان الأطراف الانتظار وأخذ وقتها لاتخاذ قرار بشأن المبادرات المقبلة للسيد دي ميستورا، فإن سكان مخيمات تندوف يظلون الضحايا الوحيدين لاستراتيجيات الجزائر والبوليساريو المعيقة لأي تقدم. وهذه الوضعية تجعل أجيالا بأكملها تستمر في المعاناة بسبب غياب حل نهائي وتعيش في ظروف مناخية واجتماعية واقتصادية صعبة للغاية، مجبرة على الاعتماد على المساعدات من أجل العيش. وهذا يجعلهم معرضين رغما عنهم لمخاطر وإجراءات الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة الغير الشرعية.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر «مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد» مركزاً مغربياً للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزءاً لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصورات ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم.

كما يهدف المركز، من خلال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمداً في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تمييز الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص التحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها.

و لبلوغ هذا الهدف، يجند "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" عدداً من الباحثين المرموقين يساهم في نشر أعمالهم. ويستثمر في شبكة من الشركاء ينتمون لمناطق مختلفة من العالم. كما ينظم المركز على مر السنة سلسلة من اللقاءات، مختلفة المستويات، أهمها: "المؤتمر الدولي للحوارات الأطلسية" و"المؤتمر الإفريقي السنوي للسالم والأمن.

و وعياً منه بدور الشباب في تقوية الدفاع بالحوار بين الأجيال، يعمل المركز على بناء وتكوين مجموعة من الشباب عبر برنامج "القادة الرواد للحوارات الأطلسية" الذي يفوق 300 عضواً. ويشكل هذا البرنامج فضاء للتعاون والتواصل بين أفراد جيل جديد من صناعات القرار ينتمون إلى المرافق الحكومية ومجال الأعمال والمجتمع المدني

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.



مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma
الهاتف : +212 5 37 54 04 04 : الفاكس : +212 5 37 71 31 54
الموقع الإلكتروني : www.policycenter.ma

لمتابعنا على مواقع التواصل الاجتماعي:

